الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين السياسة الإنفاقية و آليات مكافحة الفساد

أ.مخلوف عز الدين
جامعة الجلفة

ملخص:

تكتسي دراسة الموضوع أهمية بالغة كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مظاهر العولمة التي تتميز بزيادة التبادلات التجارية الدولية و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل التكامل الإقليمي الدولي الذي يميز الزمن الحاضر .و بالنسبة للجزائر فانتهاجها لسياسة الانفتاح على الخارج ألزم عليها التوجه نحو هذا المورد الحيوي لتمويل التنمية، إلا أنه تركز بشكل خاص في قطاع المحروقات، و سعت الدولة الجزائرية إلى انتهاج برامج إنفاقية (2001-2014) في إطار السياسة الانفاقية(التنموية)، مستغلة الارتفاع في أسعار الموارد الطاقوية ، و لكن تلك البرامج كانت مرفوقة بوضع آليات مكافحة الفساد بهدف خلق مناخ استثماري جاذب.مما أحالنا إلى تحديد مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الإطار.

Résumé :

Nous considérons que l'étude de ce sujet est primordiale, car l'Investissement Etranger Direct est considéré souvent l'un des signes majeurs de la Mondialisation qu'elle est caractérisé par l'accroissement des échanges commerciaux, et aussi par l'interaction des relations économiques internationale et tout cela dans le cadre de l'intégration régionale.

L'ouverture de l'ALGERIE, lui oblige d'aller vers l'attraction des IDEs pour financer leur développement ; mais ses IDEs s'articulent seulement autours le secteur des hydrocarbures , l'ALGERIE été engagé aux programmes de développement (des dépenses) (2001-2014), tout en profitant l'augmentation de prix des ressources énergétiques, mais ces programmes étaient accompagnés par la mise en œuvre des mécanismes de la lutte contre la corruption, dont l'objectif est de créer un climat d'investissement attractif, ce qui est nous permet d'identifier la position des l'IDEs dans ce cadre.

مُقدمة:

الجزائر الدولة العربية و الإفريقية الأكبر مساحة (2.381.741) كم^2، تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في تزويد دول العالم بالغاز الطبيعي، و الرابعة في تزويد الاتحاد الأوربي، حباها -الله عز و جل -بموقع استراتيجي، و بثروات طبيعية لا تحصى :بترول، غاز، حديد و فوسفات، يورانيوم و الكثير من المعادن الأخرى .و هي بذلك تلعب دوراً جيو استراتيجياً في المنطقة، بفضل ذلك الاحتياطي من تلك الثروات الطبيعية .فمثلاً احتياطي البترول يُقدر ب 12.3:بليون برميل، و الغاز بنحو 4.5 تريليون متر مكعب .ساهمت تلك الثروة الطبيعية بشكل وافر في تحقيق احتياطي صرف، قاربت ال 200:مليار دولار سنة2014 ، تم استخدام مداخيل الطاقة -بشكل جلي -في مبادرات الإصلاحات المتوالية إلى يومنا هذا، في ظل سياسة الإنفاق العام المنتهجة . الهدف منها إعادة وبعث التوازنات الاقتصادية الكلية و التمويلية ، كما تهدف إلى التنظيم و التحكم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد الوطني بدءا برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية و إدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار و بعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير و تنمية الاستثمار .هذه الايجابيات لم تكن كافية لبلوغ الأهداف المسطرة في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث هناك معيقات و حواجز هيكلية التي تعود أساساً-حسبنا -إلى القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد و البيروقراطية.

I.سياسة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، و البرامج الانفاقية الموجهة للتنمية في الجزائر:

نظراً لمجموعة من العراقيل التي حالت دون تحقيق تنمية شاملة، شرعت الدولة الجزائرية في مرحلة جديدة من الإصلاحات الشاملة تجسيداً للقطيعة مع المرحلة السابقة، ترافق ذلك مع فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر .

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين السياسة الإنفاقية و آليات مكافحة الفساد

فبعد ارتفاع أسعار النفط الموافق لسنة 1999 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و بعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي .و تنعكس هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية ضخمة في إطار ثلاث برامج ضخمة أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي(Les Programmes de la Relance Economique (01)، و التي غطت الفترة ما بين 2001-2014

فقد عملت الحكومة الجزائرية في أول انطلاق للبرنامج سنة 2001 على الاهتمام بالقطاعات التي من شأنها توفير مناصب الشغل بالدرجة الأولى و التقليل من فاتورة الاستيراد و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، و خلق مناخ استثماري مشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعول عليها الجزائر كثيراً خاصة في مرحلة ما بعد برامج الإنعاش الاقتصادي.

و نضير ذلك فقد شهدت فترة الإنعاش الاقتصادي دخول العديد من الشركات الأجنبية التي أوكلت الدولة لها مهمة إنجاز المشاريع و الاستثمارات الكبرى في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب من جهة و من جهة أخرى للاستفادة من التكنولوجيا التي يوفرها الشريك الأجنبي خاصة في القطاع الصناعي .و قد هدفت الدولة الجزائرية من برامج الإنعاش الاقتصادي إلى وضع إستراتيجية نمو مترجمة تلك البرامج إلى:

1.1.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)أو المخطط الثلاثي، و الذي امتد على طول الفترة.(2001-2004)

2.1.البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) أو المخطط الخماسي الأول.(2005-2009)

3.1.برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE)أو المخطط الخماسي الثاني.(2010-2014)

1.1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:(2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الإنفاق العامّ .[02]و يتمثل أساساً في الرفع من حركية النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على إقامة المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدمية.

ينطوي برنامج الإنعاش الاقتصادي على أربع أهداف عملية و ثلاث نوعية، حيث تهدف الأهداف العملية إلى إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية و مؤسسات الإنتاج الصغيرة و المتوسطة، لاسيما المحلية منها، و رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية و الأهداف النوعية لهذه الأهداف في النهاية هي:

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الاقتصاد الجزائري.
- استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى.
- تحسين مستوى معيشة السكان و من ثمة كان التركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل أن تصبح المؤسسة الجزائرية المصدر الرئيسي للثروة و تم كل ذلك حسب المحاور الموالية:
- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الوطني و اعتباره منشأ الثروة.
- تطهير محيط المؤسسة و تنشيطها للقيام بدورها الاقتصادي و الاجتماعي.
- انتهاج سياسة الرفع من النفقات العمومية للرفع من القدرة الشرائية للمواطن.

هذا المحور الأخير أكد حرص الدولة على تجسيد سياسة الإنفاق لتحفيز الطلب الكلي، لكن ذلك يتأتى بالليونة في جانب العرض لتغطية الطلب الزائد، حتى يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي و المستديم .و أثبت الواقع أن هذه السياسة أدت في بعض جوانبها إلى زيادة فاتورة الواردات لتغطية الطلب المحلي، و إلى إغراق الأسواق المحلية بمنتجات لا تخضع في غالبيتها إلى أي معيار من معايير الجودة العالمية .و كما كان ذلك مرفوقاً باستهلاك ترفي لمنتجات رديئة .خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج تم توزيعه كالتالي:

جدول رقم :(01)مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

النشاطات المتضمنة في البرنامج	رخص البرنامج(مليار دج)					النسبة(%)
	2001	2002	2003	2004	2001/2004	
دعم الإصلاحات	30 ,0	15,0	-	-	45,4	8,6
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001 ، ص.87

يتضح من الجدول أعلاه:

أن قطاع الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية حظيت باهتمام بالغ من قبل الدولة حيث استحوذ على نسبة (40,1%) من المبلغ الإجمالي للبرنامج .و هذا الاتجاه يعود لاستدراك الدولة للتأخر و العجز الذي كان نتاج للأزمة الاقتصادية التي لحقت بهذا القطاع منذ .1986 بالإضافة غلى الإصلاحات الاقتصادية التي اقتضت ضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استدراك التوازن المالي للموازنة العامة[03]

بالإضافة إلى أن توجيه الدعم نحو هذا القطاع سيسهم في دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة و الخاصة من خلال توسيع مجال نشاطها، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص معدل البطالة .كما أن الاستثمار في مجال المنشآت القاعدية يعتبر من المحددات الحيوية لخلق بيئة ملائمة للاستثمار المحلي و بصفة خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما ساهم الوضع الأمني المتردي الذي ضاق المواطن الجزائري مرارته خلال فترة التسعينات من القرن العشرين في انصراف الدولة الجزائرية وتوجيه إمكانياتها إلى الجانب الأمني قابله إهداراً للموارد الاقتصادية و البشرية، دفعنا ثمنه لاحقاً .و قد بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية و الموارد البشرية 38,9%:و هو مؤشر يدل على سعي الحكومة إلى تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي و تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة .كما يؤدي دعم الموارد البشرية حسب البرنامج إلى تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري، فقد حاز على نسبة 12,4% و ضآلة هذه النسبة مرجعها لكون القطاع قد استفاد من استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية."PNDA"
- كان نصيب دعم الإصلاحات من مخصصات البرنامج 8,6% :و هو موجه أساساً لدعم السياسات المرافقة لهذا البرنامج التي تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسة الوطنية العامة و الخاصة .و تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

جدول رقم:(02)معدلات النمو الاقتصادي خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو(G)	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر :البنك الدولي http://search.worldbank.org/all?qterm=growth : تاريخ الاطلاع2015 /25/12:

يلاحظ أن معدلات النمو خلال الفترة (2001-2004)شهدت زيادة سريعة باستثناء سنة .2004 و قد ترجع تلك الزيادة للضخ النقدي من طرف الدولة عن طريق انتهاج السياسة الاتفاقية التي أعطت تلك النتائج الايجابية في الأجل القصير.

.2.1البرنامج التكميلي لدعم النمو:(2005-2009)

استمراراً للمشاريع و الإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، فقد تم تخصيص 4202,7مليار دولار جزائري . و هو ما يعادل 155 مليار دولار. و تم تقسيمه إلى خمسة (05)برامج فرعية.

جدول رقم:(03)مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو / (2005-2009)الوحدة :مليار دج

البرامج الفرعية	المبالغ المخصصة	النسبة(%)
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,5
• السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	555	
• البرامج البلدية للتنمية(PCD)	399,5	
• تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	200	
• تزويد السكان بالماء، الغاز و الكهرباء	250	
• باقي القطاعات	192,5	
	311.5	
2-برنامج تطوير البنى التحتية	1703,1	%40,5
• قطاع الأشغال العمومية و النقل	1600	
• قطاع المياه	393	
• قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	%8
• الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	
• الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
• السياحة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الحرف	7,2	
4-تطوير برنامج الخدمة العمومية	203,9	%4,8
• العدالة و الداخلية	99	
• المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية	88.6	
• البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصالات	16,3	
5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال	50	%1,2
مجموع البرنامج الخماسي(2005-2009)	4202,7	%100

Source :www.premier.ministre.gov.dz(الاطلاع تاريخ:28/11/2015)

من خلال متضمنات الجدول السابق يلاحظ أن أهدف البرنامج في شقيه الاقتصادي و الاجتماعي هو تحسين الإطار المعيشي للسكان[04]حيث اقتسمت المبالغ الكبرى للبرنامج 86% ما بين تحسين ظروف السكان و البنى القاعدية و تطويرها، و قد تضمن البرنامج ما يلي:

- إنجاز مليون وحدة سكنية.
- تطوير المؤسسات التعليمية على كامل المستويات.
- دعم المنشآت القاعدية لقطاع الصحة)إنجاز 17 مستشفى و 55 عيادة متعددة الاختصاصات.(
- توسيع شبكة الكهرباء لأزيد من 400,000 أسرة، و غاز المدينة لما يقارب مليون مستفيد .و التزويد بالمياه الصالحة للشرب (1280مشروع)
- ترقية التشغيل و التضامن الاجتماعي لصالح طالبي العمل 150.000(محل تجاري.)كما تم تدعيم البرامج البلدية للتنمية.بالإضافة إلى دعم البرامج المتعلقة بتنمية منطقتي الجنوب و الهضاب العليا .
- كما خصص للمنشآت القاعدية 40,5% من الغلاف المالي للبرنامج، تضمن إنشاء، ثمان (08)سدود 350 retenues collinairesو ;و عشرون (20)محطة تصفية للمياه.
- التحكم في شبكات توزيع و تحليه مياه البحر.
- إنتاج الطاقة و التحكم في شبكات التوزيع.
- عصرنة شبكات الطرق و توسيعها)الطريق السيار شرق-غرب (بطول 1213 كلم .بالإضافة إلى عصرنة و إنجاز المطارات و الموانئ.
- عصرنة و توسيع شبكات وسائل النقل(ميترو العاصمة،شبكات السكة الحديدية،و قطارات المدن)ترامواي (على مستوى الولايات الكبرى).
- أما فيما يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية :فقد تضمن خمسة (05)قطاعات رئيسية [05]
- الفلاحة و التنمية الريفية:خصص له 300 مليار دج.
- الصناعة :خصص له 13,5 مليار دج لتحسين التنافسية.
- ترقية الاستثمار :[06]خصص له ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات المحلية و الأجنبية .كما قامت الدولة بعدة تعديلات تشريعية و تنظيمية لتوفير إطار قانوني ملائم.
- الصيد البحري:خصص له ما قيمته 12 مليار دج.
- السياحة:تم تخصيص 3,2 مليار دج لإنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :تم تخصيص ما قيمته 4 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها :خصص له 203,9 مليار دج لغرض تحسين الخدمة العمومية و جعلها مواكبة للتطور الاجتماعي و الاقتصادي .و قد شمل بدوره:البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، العدالة، الداخلية، التجارة و المالية.

.3.1برنامج توطيد النمو:(2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة2001 ، ليمتد للبرنامج الخماسي (2009-2004)و المتضمن البرامج الخاصة الموجهة للهضاب العليا و الجنوب، حيث خصص له مبلغ إجمالي يقارب17.500 مليار دج[07]

من بينها بعض المشاريع المهيكلة الغير منجزة .يعد برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010-2014 و يعتبر من أهم الاستراتيجيات الاتفاقية للدولة الجزائرية باعتبارها دولة نامية لهندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر إلى المبلغ المخصص للبرنامج سالف الذكر 21.214مليار دينار ما يعادل 286 مليار.

II-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البرامج الانفاقية-بهدف التنمية:-

من أجل تدعيم و مواصلة سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينات قامت الجزائر و بالاستفادة من العائدات البترولية التي عرفت ارتفاعاً سنة 1999 تزامناً مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية، حيث تم إطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية إجمالية تُقدر ب 444.9 :مليار دولار، و هي أكبر ميزانية للاستثمارات العمومية في إفريقيا و المشرق العربي، و الهدف ضمان نمو اقتصادي مستديم، و تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية و الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع :زراعي،خدمي، صناعي و سياحي...إلا أنه و بالرغم ما نلمسه من إرادة سياسية في خلق مناخ استثماري جيد يسمح بنمو و تشجيع الاستثمارات المحلية و جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و خلق بيئة للأعمال خالقة للثروة للإسهام في بناء اقتصادي قوي و تنافسي،لذلك فإننا نجد أن مكانة الدولة الجزائرية في المؤشرات العالمية)مؤشرات بيئة الأعمال، مؤشرات التنافسية، مؤشرات الشفافية، مؤشرات جودة الُحكم(لا تعكس حجم و قوة تلك السياسات و مقدار حجم الإنفاق العام على المشاريع العامة للدولة .

حيث عملت الحكومة الجزائرية منذ إطلاق أول برنامج إنفاقي تنموي سنة 2001 على الاهتمام بالقطاعات التي من شانها خلق المزيد من فرص العمل، و تقليل فاتورة الاستيراد و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و خلق مناخ استثماري مشجع لدخول الاستثمارات الأجنبية التي تعول عليها الجزائر .و قد شهدت مرحلة الإنعاش الاقتصادي دخول العديد من الشركات الأجنبية التي أوكلت لها الدولة مهمة انجاز المشاريع و الاستثمارات الكبرى في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب من جهة، و من جهة أخرى للاستفادة من التكنولوجيا و الخبرة و المهارة .

جدول رقم :(04)مقارنة دولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول العربية)مليون دولار(

الترتيب العربي	الدولة	2013	2014
01	السعودية	207.897	215.786
09	الجزائر	25.298	26.786
05	المغرب	51.816	51.664
03	مصر	83.114	87.882
06	تونس	33.341	31.540

المصدر :المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.2015

من خلال الجدول يتبين أن المرتبة الأولي خلال الفترتين 2013 و2014 كانت من نصيب السعودية، أما الجزائر فقد تذيلت قائمة الدول العربية المختارة، حيث احتلت المرتبة التاسعة عربياً في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فقد جاء ترتيبها خامساً بفارق كبير عن الجزائر خلال الفترتين 2013 و2014 ، أما باقي الدول العربية المعتبرة فقد تميزت بترتيب مقبول إلى حد ما، و لكن بتدفقات استثمارية منخفضة و ذلك نظير ما عرفته من ثورات أثرت بشكل واضح على الاستقرار السياسي و الأمني بها، و هو السبب الرئيس -في اعتقادنا-لتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة إليها.

VI.-مكانة الجزائر ضمن المؤشر العالمي لمكافحة الفساد و مؤشر ممارسة الأعمال:

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين و رجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، و يلاحظ المتتبع أن هنالك عدداً متنامي من هذه المؤشرات، و التي هي

باعتراف واضعيها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة و الثبات و لا تخلو من الأخطاء، لكنها تعتبر حتما من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار و ترجحه فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض المؤشرات وبين مقدار ما يجذبه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدولة التي ينخفض فيها مؤشر درجة الفساد تحظى بموقع متقدم في مدى جاذبية الاستثمارات الأجنبية، من اجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار، فقد استعنا بأهم المؤشرات المتعلقة بمدى مكافحة الفساد ، و ممارسة الأعمال المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، و لغرض المقارنة فقد أدرجنا مجموعة من الدول العربية التي ميزتها ثورات شعبية ضد أنظمة الحكم القائمة، مع التركيز على وضعية الجزائر.

.1.3.مؤشر مدركات الفساد:[*](Corruption Perceptions Index)

يصدر مؤشر مدركات الفساد 2013 الصادر عن الشفافية الدولية بمثابة تحذير من أن إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، هي مشكلات مستمرة في تخريب المجتمعات في شتى أنحاء العالم.أكثر من ثلثي 177 دولة مشمولة بمؤشر 2013أحرزت أقل من 50 نقطة، على مقياس من) 0 وجود تصور بدرجة عالية من الفساد (إلى) 100 وجود تصور بأن الدولة نظيفة للغاية.

وقالت هوغيت لابيل رئيسة الشفافية الدولية" :[(08)]يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2013 أن جميع الدول ما زالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية؛ من إصدار التراخيص المحلية وحتى إنفاذ القوانين واللوائح."

- نتائج مؤشر مدركات الفساد :2013

في مؤشر مدركات الفساد 2013 كانت الدانمرك ونيوزيلاندا صاحبتا أعلى ترتيب على المؤشر ب 91 درجة لكل منهما .أما أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال فقد تبين أنها صاحبة أسوأ نتائج هذا العام؛ إذ أحرزت كل منها 8 درجات فحسب .

وقالت هوغيت لابيل" :من الواضح أن الدول صاحبة أعلى الدرجات تُظهر بوضوح كيف أن الشفافية تدعم المساءلة وأنها قادرة على وقف الفساد ."وأضافت" :لكن الدول صاحبة أعلى الدرجات ما زالت تواجه مشكلات مثل السيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة، والفساد في تمويل الحملات الانتخابية، وفي الإشراف على العقود العامة الكبيرة، وهي من مخاطر الفساد الكبرى حتى الآن."

يستند مؤشر مدركات الفساد إلى آراء الخبراء بمجال فساد القطاع العام يمكن أن تساعد آليات إتاحة الحصول على المعلومات القوية وتوفر قواعد حاكمة لسلوك شاغلي المناصب العامة في تحسين درجات الدول، في حين أن نقص المساءلة في القطاع العام مقترناً بعدم فعالية المؤسسات العامة يؤثر سلباً على مدركات الفساد هذه.

الجدول رقم :(05)مكانة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنة[(**)]2012/2013

ترتيب الدول العربية	2013			2012		
	قيمة المؤشر 100/ نقطة	الترتيب عربيا	الترتيب دولياً	قيمة المؤشر 100/ نقطة	الترتيب عربيا	الترتيب دولياً
الجزائر	36	10	94	34	11	105
تونس	41	8	77	41	8	75
ليبيا	15	18	172	21	17	160
سوريا	17	16	168	26	15	144
اليمن	18	15	167	23	16	156
مصر	32	12	114	32	12	118

المصدر:التصريح الصحفي للجمعية الكويتية للشفافية بناء على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، 03ديسمبر.2013

من خلال الجدول يتضح أن أغلب الدول الموسومة بدول الربيع العربي جاء ترتيبها في النصف السفلي للمؤشر، و بنقاط اقل من40% ، و قد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الرشوة و المحسوبية و الواسطة مترسخة بعمق في الحياة اليومية لتلك الدول، مسحوبة بغياب لأي قوانين مكافحة للفساد.

احتلت الجزائر المرتبة ال 94عالمياً من بين 177 دولة،كما احتلت المرتبة 10 من مجموع 20 دولة عربية، كما عرفت الجزائر زيادة نسبية في مؤشر الفساد مقارنة بسنة .2012 و يؤدي وجود درجة مرتفعة من الفساد إلى التأثير السلبي على المناخ الاستثماري و بالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل.حيث عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة قضية فساد في قطاع الطاقة،كانت بدايتها سنة 2010 مست مسؤولين حكوميين، و رشاوي مقبوضة من شركات ايطالية و أجنبية أخرى تراوحت قيمتها قرابة 200 مليون دولار.[09]

. 2.3مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال :(Doing Business)

يصدر البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية سنوياً تقريراً مشتركاً حول ممارسة أنشطة الأعمال[10](Doing Business) يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة يجري استخدامها عبر مجموعة متنوعة و واسعة النطاق من البلدان لقياس عملية وضع اللوائح و الإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية .و قد شمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 مجموع 189 بلداً [11]

تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 المرتبة 153و الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر رفقة مجموعة من الدول العربية:

الجدول رقم :(06)ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2016 بالنسبة لبعض الدول العربية

الدول العربية	الترتيب الدولي
الإمارات العربية المتحدة	31
تونس	74
المغرب	75
مصر	131
الجزائر	163
اليمن	170
سوريا	175
ليبيا	188

المصدر :تقرير بيئة ممارسة الأعمال(Doing Buisness)، . 2016تاريخ الإطلاع.19/04/2016

احتلت الجزائر المرتبة 163 أي قبل الدولة العربية الثلاث :اليمن، سوريا، ليبيا،رغم ما تعانيه الدول العربية المعتبرة من عدم استقرار سياسي و اقتصادي، و الظروف أللأمنية.نتيجة للثورات على الأنظمة التي مستها ما يدل على التأخر و العراقيل الواضحة في ممارسة الأعمال بالنسبة للجزائر .كما أن الدولة الوحيدة التي رتبت برقمين هي :الإمارات لعربية المتحدة التي احتلت المرتبة الألى في ترتيب الدول العربية،إضافة إلى تونس، المغرب، ما يعكس التقدم الكبير مقارنة بمجموع الدول العربية المعتبرة .

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين السياسة الإنفاقية و آليات مكافحة الفساد

يتيح تقرير ممارسة الأعمال أداة قياس كمية للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من بدء النشاط التجاري)تأسيس الشركات(، و استخراج تراخيص البناء، و توظيف العاملين، و تسجيل الملكية، و الحصول على الائتمان، و حماية المستثمرين، و دفع الضرائب، و التجارة عبر الحدود، و إنفاذ العقود، و تصفية النشاط التجاري و ذلك من حيث مدى مطابقتها لمنشآت الأعمال المحلية الصغيرة و المتوسطة.[11]فقد كان ترتيب الجزائر وفق تلك المؤشرات حسب الشكل التالي:

الشكل رقم :(01)ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة.2014

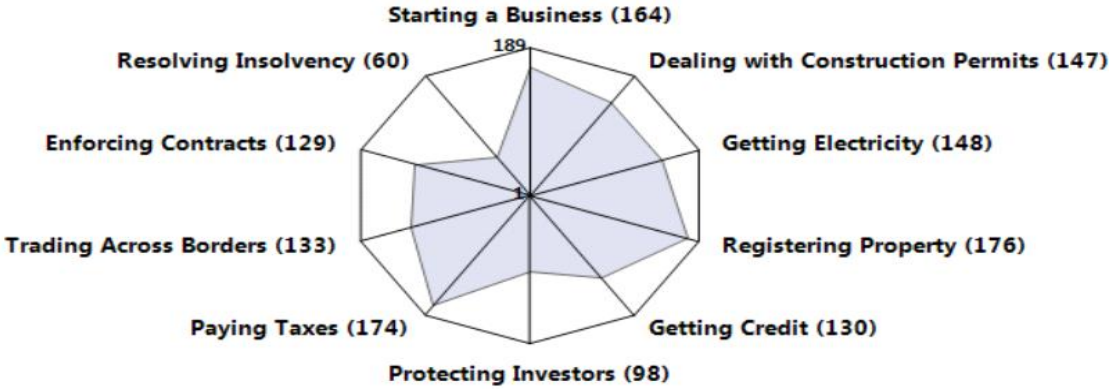

Source : World Bank,Doing Business database,p08,2014.

من خلال الشكل يتضح بطئ بداية النشاط التجاري(164)، كما تشهد المرتبة (176)في تسجيل الملكية، و المرتبة (174)في دفع الضرائب و الرسوم، و المرتبة (130)في الحصول على القروض، و كذا المرتبة (133)في التجارة عبر الحدود .بالمقابل تصنف الجزائر من بين الدول التي يسهل فيها نسبيا تصفية النشاط حيث تحتل المرتبة (60)من بين ال 189 دولة .كما يلاحظ تراجع الجزائر بثلاث نقاط بالنسبة لمؤشر حماية المستثمرين المرتبة(98)، بعدما كانت في المرتبة (95)سنة.2013

VII- مؤشرات جودة إدارة الحُكم و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من توفر الجزائر على منظومة قانونية مهمة و استحداث قوانين خاصة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المحلية، و سن القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، إلا أن الجرائم المتعلقة بالفساد المالي في حالة تنام مستمر أثر بشدة على الجانب الاقتصادي، و جرائم الفساد المالي تتصدر الصحافة المرئية و المكتوبة يومياً، لذا لا يمكن الحديث عن جودة الحكم في ظل فساد اقتصادي.فالانتعاش الاقتصادي الحقيقي يعد مؤشراً حقيقياً على رشادة نظام الحكم في أي دولة من الدول.

في ظل الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي في الجزائر منذ شهر أفريل2012 ،و قبل ذلك إجراء الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني و إلى غاية الآن، سعياً لإرساء ملامح الدولة الرشيدة، إلا أن هذه الإصلاحات لا تزال مثار الجدل حول جديتها في إرساء معالم الحكم الجيد .خاصة السياسية منها التي جاءت في ظل المتغيرات الإقليمية و الضغوط الشعبية المتزايدة في الدول العربية .و إلى غاية الساعة الحالية التي تُحرر فيها هذه الدراسة، لا تزال المشاورات السياسية المتعلقة بتعديل دستور ما بعد انتخابات 2014 قصد محاولة إرساء مبدأ من مبادئ جودة إدارة الحُكم.

جدول رقم :(07)مؤشر الفساد انطلاقا من مؤشر جودة إدارة الحكم في الجزائر

المؤشر	السنوات	الرتبة المئوية(0-100)	قيمة المؤشر)من 2.5+ إلى(2.5-	الانحراف المعياري
مكافحة الفساد	2000	14.1	0.9-	0.2
	2002	21.5	0.9-	0.2
	2003	30.2	0.7-	0.2
	2004	28.3	0.16-	0.2
	2005	41.5	0.4-	0.2
	2006	37.6	0.5-	0.2

2007	38.4	0.5-	0.2	
2008	34.5	0.6-	0.2	
2009	34.4	0.5-	0.2	
2010	37.1	0.5-	0.2	
2011	34.6	0.6-	0.2	
2012	36.4	0.5-	0.2	

المصدر: البنك الدولي، بيانات قاعدة على اعتمادا الدولي البنك معطيات على الموقع:
http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx

بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد لم تتغير قيمته السلبية طيلة الفترة (2000-2012) و هي الفترة الموافقة للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية و بداية الإصلاحات السياسية في الجزائر .رغم انتهاج سياسة إنفاقيه كبيرة بغرض تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية .و لكن الفساد الظاهر و الخفي كان الرفيق الدائم لتلك السياسات .و هو ما انعكس على أداء الاقتصاد المتعثر و التدني في معدلات النمو .و انعكاس كل ذلك على معيشة أفراد الشعب، و التلويح الحكومي بانتهاج سياسة التقشف .

خاتمة:

تم التعرض من خلال المقال إلى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، و البرامج الانفاقية الموجهة للتنمية خلال الفترة-2001 (2014ضمن برامج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، كما تم التطرق إلى مكانة الجزائر باستعراض لأهم المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار و مؤشرات الفساد و بيئة ممارسة أنشطة الأعمال،إضافة إلى مؤشرات جودة الحكم في الجزائر وفقا لمؤسسات التصنيف العالمية .بغرض استظهار مكامن الضعف في السياسة الانفاقية و الترويجية للاستثمار لتدارك ما يمكن تداركه، لخلق بيئة استثمارية تنافسية محفزة و جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

النتائج و التوصيات:

- اتضح لنا من خلال الدراسة المتعلق ، بأن الحكومات الجزائرية قامت بإصلاحات لمنظومة القوانين، كما قامت بإصلاحات اقتصادية ضمن مخططات تنموية من الجيل الثاني، و لكن على الرغم من ذلك لم يكن لهذه الحوافز و الإصلاحات المنتهجة في الحقيقة الانعكاس الإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل .ذلك ما يؤكد أهمية المحددات المؤسساتية (The Institutional Determinants)في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة.
- تُمثل مكافحة الفساد، حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، و التي شملت 562 مؤسسة خاصة و وطنية و أجنبية، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد يُعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار، بالإضافة إلى العائق المالي)صعوبة التمويل من البنوك(، و مشكلة الحصول على العقار الصناعي و تفشي الاقتصاد غير الرسمي، و قدر البنك الدولي أن المؤسسات تُنفق حوالي % 6 من رقم أعمالها على الفساد)الرشوة[13](، على الرغم أن الجزائر قامت بالتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد و مكافحته، و في هذا الصدد أصدرت الحكومة الجزائرية القانون 01-06:المؤرخ في 20 فيفري[14] .2006
- لم تساعد البيئة الاستثمارية الوطنية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل و حتى الاستثمارات المحلية، مما يستوجب على الحكومة الجزائر الأخذ على عاتقها القيام بإصلاحات هيكلية، جذرية و فعلية من الجيل الثالث على المستوى الاقتصادي و المؤسساتي (La3ième Génération des Réformes Economiques et Institutionelles) خلال الخطة الخماسية القادمة .(2015-2019)
- يبرز دور الدولة في تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث إن للدولة الدور المهم و الضروري لتحسين الإطار العام للاستثمار و هي القائمة بتحقيق و سن القوانين المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية و السياسية

طويلة الأمد .و ما يؤسفنا اليوم ما نشهده من انتقال البلاد من إصلاحات إلى أخرى و لكن بنتائج أقل بكثير من المأمول و المتوقع .و يمكن وصفها بالسلبية مقارنة بالسياسة الإنفاقية الضخمة)تقريباً استهلاك ثمان مائة (800) مليار دولار أمريكي (خلال المشاريع التنموية الثلاث للجيل الثاني من الاصطلاحات الاقتصادية و ذلك خلال الفترة(2001-2014) ، و ما نعيشه اليوم من التصريحات الحكومية المشددة على ترشيد النفقات و التأكيد على انتهاج سياسة التقشف.و هو أصدق دليل على العجز في الأهداف المسطرة من خلال البرامج)التنموية (الموضوعة من طرف صانعي السياسات،

- و من جهة أخرى تعد مكافحة الفساد مطلب المواطن الحقيقي، إضافة إلى تشجيع الاستثمار للمساهمة في تعجيل حركية التنمية .فالمشاريع التنموية لم تعد تربطها علاقة طردية بحجم الإنفاق الحكومي، و إنما بالقضايا المتعلقة بمكافحة الفساد.

المراجع والهوامش:

-01جديدي روضة،أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي سطيف، مارس، الجزائر .2013.

-02صالحي ناجية،مخناش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)نحو تحدي آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم،المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 11/12مارس2013 الجزائر،.ص.3

-03نبيل بوفليح،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة"2000-2010"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية العدد09 ، ص46 ، الجزائر.

-04موقع سفارة الجزائر بسويسرا http://www.ambassade-algerie.ch/economie/relance-economique.html :، تاريخ الإطلاع:26/11/2015.

– 05صالحي ناجية،مخناش فتيحة، نفس المرجع السابق،ص.08

-06جديدي روضة، نفس المرجع السابق، ص.11

-07بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة2001-2009 ، ص 06، مارس.2013 جامعة سطيف، الجزائر.

– 08إنطلاقاً من نشرية منظمة الشفافية العالمية:
http://www.transparency.org/news/pressrelease/Corruption_around_the_world_2013_arabic

-09جريدة الخبر، سوناطراك تُدخل الجزائر العالمية من بوابة الفساد، الخميس 05 ديسمبر.2013

10-زوين إيمان،دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة منتوري،قسنطينة، الجزائر،.2011

-11International financial company,World BANK ,Doing business Report,profile ; ALGERIA ,2014.

-12زوين إيمان، نفس المرجع السابق، ص.61

-13البنك الدولي،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال،ص19،.2010

– 14الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، القانون رقم 01-06:يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الطبعة الأولى،.2006